آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (12) – 11 / 2 / 2017

معهد التخطيط القومي

"نحو إصلاح المنظومة التعليمية في مصر"

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

الأستاذ المتفرغ

بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد

عقدت الحلقة الثالثة من " لقاء الخبراء " للسنة العلمية 2017/2016 يوم 2017/1/10 حول موضوع " إصلاح المنظومة التعليمية". و اشتملت قائمة المتحدثين على ثلاثة من أساتذة كلية التربية بجامعة عين شمس، و هم : أ.د. طلعت عبد الحميد فايق و أ.د. ضياء الدين زاهر و أ.د. محسن خضر، بالإضافة إلى د. محمد يوسف (وزير التعليم الفني الأسبق)، ومن معهد التخطيط القومي كل من : أ.د. دسوقي عبد الجليل (متحدثاً) و أ.د. زينات طبالة (معقباً).

تناولت الحلقة أربعة مكونات للمنظومة التعليمية : "التعليم ما قبل الجامعي" و"التعليم الفني" و"التعليم العالي والبحث العلمي الاجتماعي" و"المبادئ المقترحة لتطوير العملية التعليمية" .

وشارك في المناقشات عدد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد، وبعض خبراء التعليم من خارج المعهد – وجرى التركيز في أعمال الحلقة على تقديم رؤية تقييمية ذات أفق مستقبلي لإصلاح المنظومة التعليمية .

وفيما يلي عرض تلخيصي لأهم ما تضمنته كلمات المتحدثين ومداخلات المشاركين في النقاش حول المحاور الأربعة لأعمال الحلقة.

أولا: التعليم ما قبل الجامعي

ركزت المنظومة الفرعية للتعليم قبل الجامعي في مصر منذ نشأتها وحتى الآن علي "تلقين المعلومات" بصفة أساسية، وغالباً ما تنطوي عملية التلقين بطبيعتها علي تكوين رؤية ذات جانب واحد للمشكلات محل الدراسة في مراحل التعليم المختلفة.

كما تتسم المنظومة قبل الجامعية بالفصل الذي يتسم بقدر غير قليل من الجمود بين ما هو "نظري" وما هو "عملي" ، وبين ما يسمي بالعلمي والأدبي ، وبين التعليم "الاكاديمي" والتعليم "الفني" أو التقني.

كما أن النظام التعليمي قبل الجامعي يقوم على "المسار الواحد" وفق طابع خطي إلى حد كبير خلال مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، دون مرونة تسمح بتعدد مسارات التعليم منذ البداية، وبانفتاحه علي التنوع بين "النظري" و"التطبيقي"، وفق ما يعتبر في الخبرات الدولية الناجحة بمثابة شجرة تعليمية ذات جذع مشترك وأغصان متفرعة عديدة، وانها تسمح بقيام مدرسة ثانوية شاملة وجامعة للدراسات العامة والتقنية (بوليتكنيكية).

وفي عبارة موجزة: يجب العمل على تطوير بنية تعليمية موحدة ومتنوعة المسارات.

وتمت بالإشارة في هذا الصدد إلى أهمية العمل على أن تتم تهيئة الطالب عند انتهاء المرحلة الثانوية إما للتخرج إلى سوق العمل بعد تدريب مناسب من خلال شراكة مع المؤسسات الإنتاجية، وإما للالتحاق بالجامعة بعد اجتياز اختبارات قبول مناسبة للتخصصات المختلفة دون تقيد صارم بمجموع الدرجات وفق الآلية المسماة بمكتب التنسيق حالياً. كما يجب إيلاء عناية أكبر لتزويد الطالب في المرحلة الثانوية بجرعات معرفية متنوعة، دون قسمة جامدة بين نوعي الدراسة "العلمية" و"الأدبية" وبين "الرياضيات" و"العلوم". كما يجب تنمية المهارات المختلفة عبر إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والفنية ، وتنمية مهارات القراءة و القدرة علي التعبير والكتابة باللغة العربية في المقام الأول.

وأخيراً – وليس آخراً- يجب تطوير " التعلم الذاتي " مدى الحياه، وغرس القيم الثقافية القائمة علي التفكير

الإبداعي، وعلى وحدة وتكامل المعرفة، فالكتاب المدرسي "المقرر" ليس هو خاتمة المطاف، و إنما السعي الذاتي المدعوم مؤسسياً لبناء المواطن القادر على القيام بأدواره المجتمعية.

ثانياُ: التعليم الفني

تنبع جذور مشكلة التعليم الفني من الطابع الأحادي للتعليم قبل الجامعي ، كما سبقت الإشارة. و فيما يتعلق بالتعليم الفني بوضعه الحالي فإنه يشتمل علي فروع التعليم الصناعي، والزراعي، والتجاري والفندقي، وأنه فيما يتصل بالتعليم الصناعي جرت محاولة لتطويره تطبيقياً من خلال مشروع للتعاون المصري الألماني، بحيث يقضي الطالب جزء من السنة الدراسية للتدريب داخل الموقع في الوحدات الإنتاجية ذات الصلة، ثم توقف العمل به، وحالياً تجرى المحاولة لإعادة العمل به مرة أخرى. ويتطلب تطوير المنظومة الفرعية للتعليم الفني العمل علي محورين:

1. تحسين أداء عناصر العملية التعليمية: الطالب والمعلم والمبنى المدرسي والتجهيزات الفنية والمناهج الدراسية.
2. الإصلاح المؤسسي والإداري لمنظومة التعليم الفني، وخاصة من حيث استكمال وتفعيل "الإطار الوطني للمؤهلات" ودعم الشراكة المجتمعية بين مدراس التعليم الفني والمؤسسات الأخرى: الجامعات، ومنظمات الأعمال، والنقابات ، والمجتمع المدني .

ثالثاً: البحث العلمي–الاجتماعي في الجامعات المصرية

في هذا المجال، تمت الإشارة بصفة خاصة إلى الضعف النسبي للوظيفة البحثية في الجامعات بالتطبيق على حقل "العلوم الاجتماعية"، و أن هذا الضعف يعود إلى عدة عوامل، منها: غياب سياسة واضحة للبحث العلمي، وتفشّي نوع من البيروقراطية المقيدة للإبداع في عدد من الجامعات ومراكز البحث، وعدم وجود مدارس فكرية وعلمية تتمتع بالاستقلالية الحقيقية، وهو عيب شائع في عموم الدول العربية وفي معظم الدول النامية، وأن المدراس العلمية القائمة تابعة إلى حد كبير، وبشكل عام، للمدارس العلمية في العالم الخارجي، سواء كانت نابعة من بعض الدول الصناعية، أو بعض المنظمات الدولية ذات الصلة.

رابعاً: أسس ومبادئ مقترحة لتطوير المنظومة التعليمية:

في هذا النطاق، تمت الإشارة إلى ما يلي:

1. ضرورة مواجهة ظاهرة "الاستبعاد الاجتماعي" ابتداءً من رياض الأطفال إلى الدراسات العليا، لتجنب تحيز العملية التعليمية لشرائح اجتماعية معينة.
2. ضرورة إتاحة التعليم للجميع بدءً من مواجهة ظاهرة الأمية والتي تميل إلى التركز في الفئات الاجتماعية الفقيرة، وفي الإناث قبل الذكور.
3. تطوير مداخل التعامل مع التعليم الفني حتى لا يكون مجرد ملاذ مهمل للشرائح الاجتماعية المعرضة للانحدار.
4. التأكيد على مبادئ العدالة، والحرية الأكاديمية، والإبداع الفكري، كمنطلقات للتطوير الشامل للمنظومة التعليمية بشكل عام في المستقبل.
5. تعظيم دور الدولة التنظيمي والإشرافي، المباشر وغير المباشر، في مجال الإصلاح الجذري للمنظومة التعليمية. وقد فضّل بعض المتحدثين والمشاركين الإشارة إلى "تغيير" المنظومة تغييراً شاملاً، وليس مجرد إحداث إصلاحات هنا وهناك.
6. ضرورة مواجهة تغلغل ظاهرة الخصخصة في النظام التعليمي منذ الثمانينات، في حين أن التعليم والصحة هما المدخل الصحيح للقضاء علي الفقر.
7. ضرورة التفكير في حلول غير تقليدية لمشكلة كثافة الفصول، في ضوء ما أشار إليه بعض المشاركين من أننا نحتاج إلى 235.000 فصل دراسي لكى نصل بالكثافة إلى 40 تلميذاً في الفصل الواحد.
8. الربط العضوي بين التعليم العام والتعليم الفني، بدءً من تطوير الشق التقني والتدريب المهني، والاهتمام بالتدريب "داخل الموقع" أو في وحدات إنتاجية ملحقة بالمدارس الفنية.
9. التعليم منظومة معقدة ، ويجب مباشرة الإصلاح في ضوء الترابط المنظومي بين المكونات جميعاً، وبينها وبين عملية التنمية الشاملة ككل .
10. ضرورة توفر الإرادة السياسية من أجل إحداث التغيير والإصلاح المنشود، ويليها الجانب المالي والمادي للمرافق التعليمية، مع ملاحظة

أنه مع حدوث زيادة نسبية في المخصصات التعليمية لم ترتفع الكفاءة والجودة في النظام التعليمي. وينبغي ترجمة الإرادة السياسية والتخصيص المالي والمادي في استراتيجية تعليمية وعلمية وبحثية ذات مراحل زمنية محددة بحيث تتمتع بالثبات النسبي عبر الزمن، مع التغير الدوري المتجدد للقيادات الإشرافية العليا لقطاع التعليم العام والتعليم العالي.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg